

بسم الله الرحمن الرحيم

معهد العلوم التجارية والاقتصادية

كلية الدراسات العليا

جامعة القدس

مدى التزام المدققين الخارجيين العاملين في الضفة الغربية

معايير التدقيق الدولية

رسالة ماجستير مقدمة من

سعيد فرج علاونة

بإشراف

د. نصر عبد الكريم

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة بكلية الدراسات

العليا في جامعة القدس

نوقشت هذه الرسالة بتاريخ 25/7/1999 واجيزت.

لجنة المناقشة :

د. نصر عبد الكريم / جامعة النجاح الوطنية

د. نضال صبري / جامعة بير زيت

د. ابراهيم عتيق / جامعة القدس

التوقيع

.....  
.....  
.....  
.....  
.....

القدس 1999

بسم الله الرحمن الرحيم

معهد العلوم التجارية والاقتصادية

كلية الدراسات العليا

جامعة القدس

مدى التزام المدققين الخارجيين العاملين في الضفة الغربية

معايير التدقيق الدولية

رسالة ماجستير مقدمة من

سعيد فرج علاونة

بإشراف

د. نصر عبد الكريم

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة بكلية الدراسات  
العليا في جامعة القدس

نوقشت هذه الرسالة بتاريخ 25/7/1999 واجيزت.

لجنة المناقشة :

د. نصر عبد الكريم / جامعة النجاح الوطنية

د. نضال صبري / جامعة بير زيت

د. ابراهيم عتيق / جامعة القدس

التوقيع

(رئيساً) .....  
.....  
(عضو) .....  
.....  
(عضو) .....  
.....

القدس 1999

# المحتويات

ث	إهداء
ج	شكر وتقدير
ح	ملخص الدراسة بالعربية
ذ	ملخص الدراسة بالإنجليزية
س	قائمة المحتويات
ض	قائمة الجداول
ط	قائمة الملحق

## الفصل الأول

١	مقدمة
٣	أهداف الدراسة
٤	أهمية الدراسة

## الفصل الثاني

٦	مفهوم التدقيق
٧	طبيعة معايير التدقيق
٨	التطور التاريخي للتدقيق
١٠	تطور مهنة التدقيق في فلسطين
١٢	معايير التدقيق الدولية وعلاقتها بمعايير المحاسبة الدولية
١٥	مراجعة تحليلية لمعايير التدقيق الدولية
١٥	المعايير العامة (الشخصية)
١٦	التأهيل العلمي والعملي للمدقق
١٧	الاستقلالية والحياد
٢٠	العناية المهنية الواجبة
٢١	معايير العمل الميداني

٢١	التخطيط لعملية التدقيق والشراف على المساعدين
٢٦	دراسة وتقيم نظام الرقابة الداخلية
٢٨	كفاية وصلاحية أدلة الأثبات
٣١	معايير اعداد التقرير
٣٢	رأي المدققين بالقواعد المالية
٣٥	مضمون وشكل التقرير
٣٦	الأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية
٣٧	الدراسات السابقة
٤٥	أسئلة الدراسة

### **الفصل الثالث**

٤٦	منهجية الدراسة
٤٦	مجتمع الدراسة
٤٧	عينة الدراسة
٤٨	وسائل جمع المعلومات

### **الفصل الرابع**

٥١	عرض وتحليل نتائج الدراسة
٥١	مدى الالتزام بمعايير العامة (الشخصية)
٥١	التأهيل العلمي والعملي
٥٧	الاستقلال والحياد
٦٢	مدى الالتزام بمعايير العمل الميداني
٦٢	ضرورة التخطيط لعملية التدقيق
٦٥	فحص وتقيم نظام الرقابة الداخلية
٦٧	جمع أدلة الأثبات الازمة
٧٠	مدى التزام المدققين بمعايير إعداد التقرير
٧٠	رأي المدقق في القوائم المالية

شكل ومضمون التقرير

الاحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية

الفصل الخامس

٧١	
٧٤	
٧٨	النتائج والتوصيات
٧٨	النتائج
٨٠	التوصيات
٨٣	قائمة المراجع
٨٣	المراجع العربية
٩١	المراجع الانجليزية
٩٣	الملاحق

# ملخص

مدى التزام المدققين الخارجيين العاملين في الضفة الغربية بمعايير التدقيق الدولية

إعداد: سعيد فرج علاونة

إشراف: د. نصر عبد الكريم

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى التزام المدققين الخارجيين العاملين في فلسطين بتطبيق معايير التدقيق الدولية ، بالإضافة إلى تحليل ودراسة هذه المعايير من واقع الأديبيات والدراسات النظرية التي تناولت هذا الموضوع.

ومن أجل ذلك تم تصميم استبانة و توزيعها على عينة الدراسة المكونة من (٤٥) مدقق قانوني في الضفة الغربية ، وتم اختيار عينه بنسبة ٥٥٥% تقريباً من مجتمع الدراسة الذي اشتمل على (٨٢) مدقق. ولقد تم اختيار العينة من المدققين المزاولين للمهنة فقط ، وتم إجراء التحليل الاحصائي لإجابات (٤) مدقق بعد إستبعاد إستبانة بسبب عدم إستكمالها لشروط الاستجابة .

وقد توصلت الدراسة إلى :

١ - التأهيل العلمي والعملي للمدققين الممارسين في الضفة الغربية ملائم حسبما تقرره المعايير الدولية، حيث ان نسبة حملة البكالوريوس فأعلى تعادل ٣٦,٨٦% وهذا يعتبر رصيد جيد من أجل تطوير واعادة بناء المهنة بما يتناسب مع تطورها في معظم دول العالم .

٢ - الاستقلالية والحياد لدى المدققين الممارسين في الضفة الغربية متوازن بالضعف.

٣ - هناك انحراف لدى المدققين عن معايير التدقيق الدوليه من حيث عدم مارستهم للحذر المهني اللازم وعدم قيامهم بمارسة التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية .

٤- يقوم المدققون العاملون في الضفة الغربية بالتحطيط اللازم لعملية التدقيق وفق المتطلبات الدولية.

٥- لا يلتزم المدققين المارسين للمهنة في الضفة الغربية بدراسة وتقيم نظام الرقابة الداخلية للمؤسسة أو الشركة التي يقومون بتدقيقها وفق متطلبات المعاير الدولية .

٦- تمتاز عملية جمع أدلة الإثبات الازمة بالضعف لدى المدققين المارسين في الضفة الغربية حسب عينة الدراسة بشكل لا يتلاءم و معاير التدقيق الدولية .

٧- يوجد انحراف جوهري في إعداد و كتابة التقارير لدى المدققين المارسين للمهنة في الضفة الغربية ، وهذا يتنافى مع معاير التدقيق الدولية ، سواء كان ذلك من الناحية الجوهرية للتقرير أو الشكلية على حد سواء .

وعلى هذه النتائج خرجت الدراسة بعدة توصيات وهي :

١- نتيجة لعدم وجود إطار قانوني جيد لتنظيم ممارسة المهنة في فلسطين باستثناء قانون رقم (١٠) لسنة ١٩٦١ فإنه من الضروري إيجاد إطار قانوني لمهنة التدقيق .

٢- ضرورة الاعتماد على معاير التدقيق الدولية في فلسطين ، ثم تأتي بعد ذلك عملية تعديليها لتلائم الظروف الاقتصادية والتشريعية والاجتماعية فيها.

٣- ضرورة تشكيل لجنة متخصصة ويكون أعضاؤها من بعض الأكاديميين في حقل المحاسبة والتدقيق والمهنيين المارسين في فلسطين بالإضافة إلى الجهات الحكومية ذات العلاقة، يقع على عاتقها مهمة متابعة المعاير المقترحة بهدف تطويرها وتحديثها وملاءمتها للواقع الفلسطيني .

٤- عدم السماح لزاولة مهنة التدقيق والمحاسبة إلا لحملة الشهادات والمؤهلات الجامعية فقط

(بكالوريوس فأعلاه) في المحاسبة ، شريطة أن تكون هذه الشهادة من أحد الجامعات المعترف بها لأن

ذلك يساهم في رفع مستوى الأداء المهني للتدقيق .

٥- ضرورة إنشاء منظمه أو جمعية مهنية متخصصة في المحاسبة والتدقيق تكون مهمتها العمل على

وضع ميثاق وقواعد سلوكية لزاولة المهنة في فلسطين على غرار ما هو موجود في الدول المتقدمة

مهنياً ، كما تعمل أيضاً على رعاية شؤون أفرادها بالإضافة إلى عملها على إيجاد حلول للمشاكل

المهنية وتطوير المعايير اللازمة وإزالة أي صعوبات تواجه تطبيقها .

٦- ضرورة القيام بالتدريب اللازم والجيد للمدققين الممارسين للمهنة في فلسطين وذلك عن طريق

عقد دورات تدريبيه بعدد من الساعات الكافية بشكل سنوي يلزم بما المدقق .